

الترادف والمشارك اللفظي والتضاد

وأثر كل في نمو العربية

محمد السيد علي بلاسي

ومن أمثله : (بر وقمح وحنطة) للحبة المعروفة (1).

وهو - أي الترادف - من أهم ما تمتاز به العربية ، حيث جعلها من أوسع أخواتها السامية ثروة في أصول الكلمات والمفردات . فهي تشتمل على جميع الأصول التي تشتمل عليها أخواتها السامية أو على معظمها ، وتزيد عليها بأصول كثيرة احتفظت بها من اللسان السامي الأول ، ولا يوجد لها نظير في أية أخت من أخواتها . هذا إلى أنه قد تجتمع فيها من المفردات في مختلف أنواع الكلمة اسمها وفعلها وحرفها ، ومن المترادفات في الأسماء والصفات والأفعال ... ما لم يجتمع مثله للغة سامية أخرى ، بل ما يندر وجود مثله في لغة من لغات العالم . فقد جمع للأسد خمسمائة اسم ، وللثعبان مائتا اسم (2) ، على أن بين علماء اللغة من قصر بحثه على أسماء تطلق على مسمى معين وبلغ بها الألوف ، لا أقول المئات ، كما صنع مجد الدين الفيروزابادي صاحب القاموس في كتابه : (الروض المسلوب ، فيما له اسمان إلى

للألفاظ و المعاني علاقات وارتباطات ، فمن المعلوم أن اللفظين يختلفان باختلاف المعنيين ، مثل : أكل وشرب . غير أنه في العربية تشيع دلالات أخرى لارتباط الألفاظ بمعانيها :

فقد يختلف اللفظان ويتفق المعنيان ، مثل : ذهب وانطلق ، وهو المعروف بالترادف .

كما يتفق اللفظان ويختلف المعنيان ، مثل : «العين» فإن لها معاني كثيرة منها : الباصرة ، والجاسوس ، وعين الماء ... وهو الذي يعرف بالمشارك اللفظي .

فإذا كان اختلاف المعنيين هنا بالضدية عرف - لدى علماء اللغة - بالتضاد . مثل «الجون» يطلق للأبيض وللأسود . وتلك ميزة من ميزات لغتنا الخالدة ، وإليك البيان :

أولا : الترادف

يعرف علماء اللغة الترادف بأنه : دلالة لفظين أو أكثر على معنى واحد .

نظيريهما العربيين ، وهما : العبر ، والمشموم ؛ ومن هنا ينشأ الترادف .

كذلك تلاقى اللهجات يجعل الألفاظ التي تستعملها تتلاقى ، وقد يكون بينها أكثر من لفظ يدل على معنى واحد ؛ فينشأ الترادف ، مثل : وثب بمعنى قعد عند حمير ، فهما مترادفان .

وهذا كثير في اللهجات العربية ، التي اجتمعت في لغة واحدة عند العرب جميعاً (6) .

4 - تناسي الصفات والفروق : فكثير من الأسماء المترادفة كانت في الأصل نعوتا لأحوال المسمى الواحد ، ثم تنوسيت هذه الأحوال بالتدرج وتجردت مدلولات هذه النعوت مما كان بينها من فوارق وغلبت عليها الاسمية . فالخطار والباسل والأصيد ... من أسماء الأسد يدل كل منها في الأصل على وصف خاص مغاير لما يدل عليه الآخر (7) .

5 - المجاز : فقد تستعمل بعض الألفاظ في معان مجازية ، فتتفق مع بعض الألفاظ في معانيها الحقيقية ، ثم ينسب المجاز ، حتى نطن أنها حقائق ، فتصبح تلك الألفاظ المترادفة ترادف . كإطلاق (اللسان) على اللغة ، و(العين) على الجاسوس ، فقد شاع ذلك حتى عد ترادفاً بين اللسان واللغة ، والعين والجاسوس (8) .

6 - التغير الصوتي والقلب المكاني : للعوامل الصوتية أثر في اختلاف اللفظ وتحوله من حال إلى آخر ، بحيث يصبح نتيجة للتغير الصوتي لفظين بعد أن كان واحداً . ومن ذلك قولهم : بغداد وبغدان ، وقالوا أيضاً : مغدان .

كذلك ما يكون عن طريق القلب المكاني للأصوات ، وحلول بعضها على بعض ، كما في جذب وجبذ .

ولكن بعض المحدثين لا يعترفون بذلك سبباً

ألف) . ونحن بعد مثل هذا الكتاب سوف نستصغر ونستقل كل ما يشيع على ألسنة المتخلفين من أن أحدهم جمع للأسد خمسمائة اسم ، وأن آخر جمع من أسماء الدواهي ما يزيد على أربعمائة اسم ، وذكر أن تكاثر أسماء الدواهي من الدواهي . بل ليس من الغريب - إذن - أن نجد باحثاً كرينان Rénan في دراسته للغات السامية تأخذه الدهشة وهو ينقل عن الأستاذ دوهامر De Hammer أنه توصل إلى جمع أكثر من 5644 لفظاً لشعون الجمل ، رفيق الأعراي في الصحراء ومؤنسه في وحشته . ليس من الغريب هذا ، فإن دوهامر لم يقصر بحثه على أسماء الجمل ومرادفاته ، بل جمع كل ما يتعلق بشعونه ، وهو الكائن الحي الذي لا يستغنى عنه العربي لحظة في حياته (3) .

أسباب الترادف :

1 - أنه قد انتقل إلى اللغة العربية من أخواتها السامية وغيرها مفردات كثيرة ، كان لها نظائر في متنها الأصلي (4) .

2 - أن جامعي المعجمات ، لشدة حرصهم على تسجيل كل شيء ، دونوا كلمات كثيرة كانت مهجورة في الاستعمال ومستبدلاً بها مفردات أخرى ؛ فكثرت من جراء ذلك في المعجمات مفردات اللغة ومترادفاتها (5) .

3 - اختلاف اللغات واللهجات : فقد دخل اللغة العربية - بعد الاسلام - كثير من الكلمات الأجنبية ؛ إما للحاجة إليه في العلوم والفنون والحضارة ، أو للاعجاب به ، أو لسهولة ، وغير ذلك من الدواعي التي من أجلها انتقل إلى العربية كثير من الألفاظ الفارسية والرومية وغيرها .

ومن ذلك : الترجس ، والمسك ، مع وجود

ويمكن أن نردّ على هذا الفريق دعواه : بأن الترادف معلوم بالضرورة ؛ حيث ورد في القرآن الكريم ، إذ تفسر - مثلاً - بعث وأرسل في قوله تعالى «وما كنا معذيين حتى نبعث رسولاً» (13) وقوله : «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» . (14) بأنهما من قبيل الترادف .

كما تجمع كتب الأدب على رواية قصة تعتبر حجة دامغة على صحة ما نميل إليه: فقد خرج رجل من بني كلاب أو من بني عامر بن صعصعة إلى ذي جَدَن من ملوك اليمن ، فاطلع إلى سطح والملك عليه ، فلما رآه الملك قال له : ثب ، يريد (اقعد) . فقال الرجل : ليعلم الملك أنني سامع مطيع ، ثم وثب من السطح ودقت عنقه . فقال الملك : ما شأنه ؟ فقالوا له : أبيت اللعن ، إن الوثب في كلام نزار الطَّمَر «أي الوثوب إلى أسفل» فقال الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم ، من دخل ظفار حَمَر : (أي من دخل مدينتنا اليمنية «ظفار» فعليه أن يتكلم بلهجة حمير) (15) .

من هنا ، فلا سبيل - إذن - لصحة دعوى هذا الفريق .

ب - وذهب بعض العلماء منهم ابن فارس ، وابن درستويه ، وثعلب ، إلى إنكار الترادف بالمعنى الشائع ، من تساوي لفظين ، أو ألفاظ ، في معنى واحد ؛ لأن كلا من تلك الألفاظ يوجد فيه فرق معنوي لا يوجد في الأخرى .

يقول ابن فارس : يسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة ، نحو : السيف والمهنة والحسام . والذي نقوله في هذا : أن الاسم واحد وهو «السيف» وما بعده من الألقاب صفات . ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى (16) .

وقد رد عليه : بأنه لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير

للترادف ، ويتمسكون بأن اختلاف الصورة بين تلك الألفاظ ، ليس إلا ظاهرياً ، وأنها كلمات ذات أصل واحد ، وتطورت صورتها لعامل من عوامل تطور الأصوات . بيد أن الدكتور كمال بشر يرد على هؤلاء : بأنه قد يكون هذا صحيحاً ، ولكن من المحتمل أن تكون هذه الفروق الصوتية ، راجعة إلى اختلاف اللهجات . (9)

آراء العلماء في الترادف:

لقد انقسم علماء العربية إزاء الترادف ووقوعه في اللغة إلى فريقين : -

الفريق الأول : ويرى إنكار وجود الترادف في اللغة ، غير أنهم اختلفوا فيما بينهم - في طريقة الإنكار ذاتها - إلى مذاهب ثلاثة : -

أ - ذهب بعض العلماء إلى إنكار الترادف في اللغة العربية ، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات ، كما في الإنسان والبشر ؛ فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان ، أو باعتبار أنه يؤنس ، والثاني باعتبار أنه بادي البشرية . (10)

وقد حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال : كنت بمجلس سيف الدولة بجلب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه ، فقال ابن خالويه : أحفظ للسيف خمسين اسماً ، فتبسم أبو علي وقال : ما أحفظ له إلا اسماً واحداً ، وهو السيف . فقال ابن خالويه : فأين المهند والصارم وكذا وكذا ؟ فقال أبو علي : هذه صفات ؛ وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة . (11)

مما سبق يتضح أن هذا الفريق يرى : أن المعنى المراد يؤديه لفظ واحد ، فلا حاجة إلى ألفاظ أخرى تتعدد ؛ لأن ذلك عبث ، لا يقع فيه الواضع الحكيم (12)

عبارته ، وذلك أنا نقول في «لا ريب فيه» : «لا شك فيه» فلو كان «الريب» غير «الشك» لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ ؟ (17)

فأجاب عليهم بقوله : إنما عُبر عنه من طريق المشاكلة ، ولسنا نقول : إن اللفظتين مختلفتان ، فيلزمنا ما قالوه . وإنما نقول : إن في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى (18) .

كما رد على ابن فارس بورود الاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة ، كقول الخطيئة : * وهند أتى من دونها النأى والبعد* فالنأى هو البعد (19) .

فأجاب على ذلك : بأن هناك فروقا معنوية دقيقة بين هذه وتلك ، كما أن هناك فروقا بين كثير من مفردات الترادف ، ولكن تخفى عنا تلك الفروق . وضرب أمثلة لذلك ، من بينها : قعد وجلس . فإن في «قعد» معنى ليس في «جلس» ألا ترى أنا نقول : «قام ثم قعد» و «أخذ المقيم والمقعد» و «قعدت المرأة عن الحيض» . ونقول لناس من الخوارج : «قعد» ثم نقول : «كان مضطجعا فجلس» فيكون القعود عن قيام ، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس ، لأن «الجلس : المرتفع» فالجلوس ارتفاع عما هو دونه . وعلى هذا يجري الباب كله (20) .

هذا ، ولقد رد المثبتون للترادف على هذا الفريق دعواه بأمور : -

1 - إن بعض هؤلاء المنكرين للترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفون في الكلمات أمورا سحرية ؛ مما حملهم لأن يشاهدوا فرقا فيها (21) .

2 - نحن نسلم بأن بعض الألفاظ ، لاتزال تحمل فروقا معنوية ، لكن القائلين بهذا الرأي بالغوا فيه ، لأنهم كانوا من الباحثين في الاشتقاق ، وتعسفات الاشتقاقين لا يشهد لها شبهة فضلا عن حجة - على حد تعبير السيوطي (22) .

3 - إن وجود مترادفات بينها فروق لا يؤدي إلى إنكار المترادفات كلها ، بل إلى إنكار طائفة منها فحسب ، على أن المشتقات التي اتضحت فيها تلك الفروق كالحسام والصارم ونحوهما ، قد كثر استعمالها مكان موصوفاتها ، حتى استغني بها عنها ، فجرت مجرى الجوامد ، في إهمال الفروق ، وعدم النظر إليها . (23)

ج - ويرى بعض الباحثين أن الترادف غير موجود في العربية ، وزعموا أنه لا يبعد أن يكون جامعو المعجمات قد خلقوا كثيرا من هذه المفردات ؛ خلقا لحاجات في نفوسهم .

وبنوا زعمهم على أن العربية الفصحى تختلف اختلافا كبيرا عن اللهجات العامية الحديثة المنشعبة عنها . فمتون هذه اللهجات ضيقة كل الضيق لا تكاد تشتمل على أكثر من الكلمات الضرورية للحديث العادي ، وتكاد تكون مجردة من المترادفات .

ولقد رد عليهم د . علي عبد الواحد وافي بقوله : وفساد هذا الرأي لا يحتاج إلى بيان ؛ فلهجات المحادثة في جميع الأمم تقتصر في العادة على الضروري وتنفر من الكمالي ، وتنأى عن مظاهر الترف في المترادفات وما إلى ذلك . ولذلك تتسع دائما هوة الخلاف بينها وبين اللغة الفصحى في هذه الناحية . فليست العربية فذة في هذا الباب ، بل تشترك معها فيه جميع «لغات الآداب» أو «اللغات الفصحى» . وإليك مثلا اللغة الفرنسية الفصحى أو لغة الكتابة ، واللغة الفرنسية في التخاطب العادي ، فالفرق بينهما في المفردات لا يكاد يقل عن الفرق بين العربية الفصحى واللهجات العامية الحديثة المتفرعة منها . (24)

كما أجاب عليهم د . عبد الغفار حامد هلال بأن : رأيهم هذا فاسد؛ لأنه يتهم علماء اللغة وروايتهم

فائدة الترادف وأثره في اللغة : -

• 1 - من المترادفات ألفاظ تبدو فيها خاصية لغوية رائعة ، هي إظهار ألوان المعاني وظلالها . وهذه الميزة تكاد تنفرد بها اللغة ، وتعتمد خصائصها التي تتجلى في ألفاظ مترادفة - أحيانا - ويسمى الدكتور عثمان أمين : «خاصية التلوين الداخلي» الذي كأنما يرسم للماهية الواحدة بالأطراف والظلال ، صورا ذهنية متعددة تغنيها باللفظ الواحد عن عبارات مطولة تحدد بها المعنى المقصود .

وتظهر تلك الميزة في كثير من الألفاظ الدالة على الشيء ، منظورا إليه في مختلف درجاته وأحواله ، ومتفاوت صوره وألوانه ؛ فالظما ، والصدى ، والأوام ، والهيام ، كلمات تدل على العطش ، إلا أن كلا منها يصور درجة من درجاته . فأنت تعطش إذا أحسست بحاجة إلى الماء ، ثم يشتد بك العطش فتظما ، ويشد بك الظما فتصدى ، ويشد بك الصدى فتثوم ، ويشد بك الأوام فتهم . وإذا قلت : إن فلانا عطشان ، فقد أردت أنه بحاجة إلى جرعات من الماء ، لا يضره أن تبطئ عليه ، أما إذا قلت : إنه هائم ، فقد علم السامع ، أن الظما أبرح به حتى كاد يقتله ... وهذا على حين أن الفرنسي لا يستطيع أن يؤدي هذا المعنى إلا في ثلاث كلمات إذ يقول : «مات من الظما : Mourant de soif» ، أو في سبع كلمات ؛ ليكون المعنى أوضح فيقول : «على وشك أن يموت من الظما : Sur le point de mourir be soif» .

ففي كلمات العربية إيجاز يجعل من الكلمة الواحدة جملة كاملة (28).

2 - التوسع في سلوك طرق الفصاحة ، وأساليب البلاغة في النظم والنثر ، وذلك لأن اللفظ الواحد قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر السجع والقافية والتجنيس والترصيع ، وغير ذلك من

بالاختلاف والكذب ، وهم من تلك التهمة براء ؛ لأنهم قد جمعوا اللغة عن العرب الخالص ومن القرآن والحديث ، وقد كانوا على درجة من الورع تمنعهم من التورط في الكذب ، إلى جانب دقتهم الفائقة في الأخذ عن الأعراب . أما وقد أخذنا عن هؤلاء العلماء أمور اللغة كلها ، فكيف نقبل منهم بعضها ، ونتهمهم في الباقي ؟ ! (25)

الفريق الثاني : ويرى ورود الترادف في العربية ، ويعد هذا ميزة من ميزاتها . ولقد تزعم هذا الفريق العلامة اللغوي ابن خالويه .

ويرى أصحاب هذا الرأي : أن الترادف يكون من واضعين ، وهو الأكثر ، بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين ، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد ، من غير أن تشعر إحدهما بالأخرى ، ثم يشتهر الوضعان ، ويخفى الوضعان ، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر . كما يكون الترادف من واضع واحد وهذا قليل (26).

وإن خفاء الوضعين حين لم يمنع اشتها الوضعين قد زاد من ثروة اللغة المثالية حتما ، فقد انتقل إلى هذه اللغة كثير من مفردات القبائل الأخرى ، وأصبحت في الحقيقة تمثل جزءا من صيغها وألفاظها ، وتنوسيت الفروق الدقيقة التي تميز لهجة من لهجة ، أو حفظ بعضها وأهمل البعض الآخر (27).

ونحن نميل إلى هذا الفريق الذي يثبت ورود الترادف في اللغة ؛ فلا مفر من التصديق بوقوعه في العربية ؛ حيث ورود بعض ألفاظه في القرآن الكريم - كما بينا آنفا - كما أن هناك كما هائلا منه في المعجمات وغيرها من كتب اللغة ، فضلا عن أن أدلة منكرية لم تطاولها الأدلة - كما سبق بيانه - ..

أصناف البديع ، ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ . (29)

3 - كثرة الوسائل إلى الاخبار عما في النفس ، فقد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف ألتغ ، فلم يُحفظ عنه أنه نطق بحرف الراء؛ حيث كان يتخلص من وروده في حديثه عن طريق الترادف . (30)

ثانيا : المشترك اللفظي

مادام فقهاء اللغة يقررون أن الكلمة يكون لها من المعاني بقدر ما لها من الاستعمالات ، فإن كثرة الاستعمال التي لوحظت في المترادفات ، هي تلك التي تلاحظ في الألفاظ المشتركة . فكما يتسع التعبير في العربية عن طريق الترادف ، لابد أن يتسع التعبير عن طريق الاشتراك ، سواء أسلم وروده في العربية على سبيل الحقيقة ، أم التمسست له معان متطورة على سبيل المجاز .

ولعل تعريف أهل الأصول للمشارك هو أدق ما يجد به ، فهو عندهم : «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة» . وذلك كلفظ «الخال» الذي يطلق على أخي الأم ، وعلى الشامة في الوجه ، وعلى السحاب ، وعلى البعير الضخم ، وعلى الأكمة الصغيرة ...

ولسنا نزعم أن العربية تنفرد بالمشارك اللفظي ، ففي سائر اللغات ألفاظ مشتركة homonymes يدور النقاش حولها بين أصحاب الاشتراك ومنكريه ، كما يدور مثله بين أصحاب الترادف ومنكريه . بيد أن كثرة المشترك النسبية في لغتنا - كالذي رأيناه من كثرة الترادف فيها نسبيا - هي التي تجعل المشترك خصيصة لاتنكر من خصائصها الذاتية . (31)

أسباب المشترك اللفظي : -

نشأ الاشتراك بمعناه الصحيح في اللغة العربية

من عوامل كثيرة أهمها : -

1 - اختلاف اللهجات العربية القديمة : فبعض

أمثلة المشترك جاءها الاشتراك من اختلاف القبائل العربية في استعمالها ، ثم جاء جامعو المعجمات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الأحوال برجع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه . وبعض أمثله كانت تختلف معانيه لذلك في الأصل باختلاف القبائل ، ولكن معانيه المختلفة قد انتقلت فيما بعد إلى لغة قريش ؛ فأصبح يطلق فيها على جميع هذه المعاني . (32)

2 - تداخل اللغات : فاللغة قد تستمد ألفاظا

من لغات أجنبية عنها ، وذلك قد يسبب بجانب ألفاظ أخرى فيها - قد تتحد معها في الصيغة - وجود الاشتراك .

فمثال ذلك في العربية مادة (برج) ، وقد

استعير (البرج) بمعنى الحصن من اليونانية ، فإذا اشتقت كلمة من المادة العربية ، توافق الكلمة المنقولة من اليونانية في الصيغة ، وتختلف عنها في المعنى ؛ نشأ الاشتراك . (33)

3 - التطور الصوتي : فقد ينال الأصوات

الأصلية للفظ ما بعض التغير أو الحذف أو الزيادة وفقا لقوانين التطور الصوتي ، فيصبح هذا اللفظ متحدا مع لفظ آخر يختلف عنه في مدلوله . (34)

ومن ذلك في اللهجات الحديثة (حضر) - من

الحضور بمعنى المجيء - بنطق الضاد ظاء عند أهل اليمن ونجد ، وحظر - من الحظر وهو بمعنى المنع - ، فقد تطور صوت الضاد العربي المعروف إلى صوت الظاء عندهم ، فاتفق اللفظ الأول مع الثاني في الصورة الصوتية التي أصبح لها معنيان : «المجيء» و «المنع» ويفهم المراد منها بالسياق . (35)

4 - حدوث الاشتراك من الواضع : ويحدث هذا عند قصد المتكلم التعمية والابهام على السامع حيث يكون التصريح سببا للمفسدة ، وذلك كما روي عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وقد سأله رجل عن النبي - ﷺ - وقت ذهابهما إلى الغار : مَنْ هذا ؟ قال : هذا رجل يهديني السبيل . (36)

فاستخدم لفظ «السبيل» هنا في معنى آخر له بمعنى الطريق على سبيل الاشتراك ؛ قصدا للتعمية والابهام على السامع !

5 - التطور المعنوي : فإذا تطور معنى اللفظ ، وبقيت أصواته دون تغير أدى ذلك إلى حدوث الاشتراك .

فقد يكون للفظ معنى واحد في اللهجات العربية ، ثم يحدث أن يتغير معناه في بعض اللهجات ويبقى المعنى الأصلي في بعضها الآخر ؛ فيصبح لذلك اللفظ معنيان ؛ فينشأ الاشتراك .

وقد مثل بعض الباحثين لذلك بكلمة «الهجرس» فهي تعني «القرد» في لهجة الحجاز ، وتعبر عن «الثعلب» عند تميم ، على أساس أنها كانت في الأصل - تدل عند الفريقين على أحد الحيوانين ، ثم تغير هذا المعنى عند إحدى القبائل لظرف من الظروف اللغوية . (37)

هذا ، وقد يصادف حدوث الاشتراك في اللفظ ، وهو بعيد كل البعد عن المشترك اللفظي ، وإن اتحد معه في الصورة ، ويظهر ذلك جليا في حالتين : -

1 - المجاز : فهناك ألفاظ نقلت عن معناها الأصلي إلى معان مجازية أخرى لعلاقة ما ، فشاركها في اللفظ ؛ فاعتبرت لذلك من المشترك وهي ليست منه في شيء . وإليك مثلا لفظ «الهلal» ، الذي يطلق

على هلال السماء ، وهلال الصيد ، وهلال النعل ... فمن الواضح أنه قد وضع في الأصل للدلالة على المعنى الأول ، وأن إطلاقه على ما عداه من المعاني السابق ذكرها من قبيل المجاز ، لوضوح علاقة المشابهة بينها وبين هلال السماء في صورته وضالته . وكل ما هنالك أنه قد كثر استخدام في هذه المعاني ، فلم يلاحظ فيها وجه المجاز وأصبح إطلاقه عليها في قوة استخدام الشيء في حقيقته . (38)

2 - التصريف : فهناك ألفاظ جاءها الاشتراك من عوارض تصريفية . وذلك كأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة واحدة ، فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يؤدي إلى جعلها من قبيل المشترك وهي ليست منه إلا في الظاهر . وإليك مثلا لفظ «الغروب» : فإنه يجيء مصدرا لغربت الشمس مثلا ، وجمعا للغرب وهو الدلو العظيمة . (39)

وهكذا يمكن تأويل جميع أمثلة هاتين الحالتين على وجه آخر يخرجهما من باب الاشتراك ...

آراء العلماء في المشترك اللفظي : -

اختلف العلماء حول وقوع المشترك اللفظي في اللغة إلى فرق ثلاثة : -

الفريق الأول : ويتزعمه ابن درستويه ، ويرى عدم وجود الاشتراك في اللغة ، وفي ذلك يقول : «ولما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني ، فلو جاز لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية .» (40)

وهذا الرأي معيب ، ويمكن أن نرد عليه : بأن السياق هو الذي يعين أحد المعاني المشتركة للفظ الواحد ، وهذا السياق لا يقوم على كلمة تنفرد

وتصير بمنزلة الأصل. (43) وهذا كما وضحناه
- آفا - عند الحديث عن أسباب وقوع المشترك
اللفظي في اللغة .

فائدة المشترك اللفظي وأثره في اللغة : -

- 1 - إن في المشترك لتنوعا في المعاني بسبب
تنوع الاستعمال ، وإن في اشتغال العربية على قدر لا
يستهان به من الألفاظ التي تنوع استعمالها بتنوع
السياق ، لدليلا على سعتها في التعبير عن طريق
الاشتراك كسعتها فيه عن طريق الترادف . (44)
- 2 - إن تعدد المعاني للفظ الواحد يفتح مجالات
متعددة أمام الناطقين باللغة ؛ ليعبروا عما يحتاجون
إليه ، بألفاظ مرنة ، تطاوعهم على ما يشاءون ،
وتجرى حسب ما يريدون ؛ ولاشك أن لذلك أثرا
كبيرا في ثراء اللغة ونموها ، بحيث يستفيد منه
- بخاصة - الأدباء والشعراء ، وأرباب البيان . (45)
- 3 - الألفاظ في اللغة متناهية ، والمعاني غير
ذلك ، فإذا أردنا تناسبا بينهما ؛ لزم الاشتراك
... (46)

ثالثا : التضاد

وهو أن يطلق اللفظ على المعنى وضده .
كلفظ «الجون» الذي يطلق على الأبيض والأسود ،
و«الجلل» المستعمل في العظيم والهين .

وقد عده العلماء نوعا من المشترك ؛ لدلالة
اللفظ الواحد على أكثر من معنى ؛ ولذلك
قالوا : المشترك يقع على شيئين ضدين ، وعلى
مختلفين غير ضدين . فما يقع على الضدين كالجون
وجلل ، وما يقع على غير ضدين كالعين . وإذا جاز
وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه ، جاز وقوعها
للشيء وضده ؛ إذ الضد ضرب من الخلاف ، وإن
لم يكن كل خلاف ضدا . (47) وقد صرح السيوطي

وحدها في الذهن ، وإنما يقوم على تركيب يوجد
الارتباط بين أجزاء الجملة ؛ فيخلع على اللفظ المعنى
المناسب . (41)

الفريق الثاني : ويرى كثرة ورود الاشتراك في
اللغة وضرب له عددا كبيرا من الامثلة . ومن هؤلاء
الأصمعي والخليل وسيبويه وأبو عبيدة وأبو زيد
الأنصاري وابن فارس وابن مسعدة والثعالبي والمبرد
والسيوطي . ولكنهم اختلفوا فيما بينهم على صفة
وقوع الاشتراك في اللغة كما يلي : -
أ - فالأكثر على أن الاشتراك واقع في
اللغة ؛ بدليل نقل أهل اللغة لكثير من ألفاظه في
كتبهم ومعاجمهم .

ب - من العلماء من أوجب وقوعه ؛
وتمسك بأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية ،
فإذا وزع لزم الاشتراك .

ج - وذهب بعضهم إلى أن الحروف بأسرها
مشتركة بشهادة النحاة ، والأفعال الماضية مشتركة
بين الخبر والدعاء ، والمضارع كذلك ، وهو أيضا
مشترك بين الحال والاستقبال ، والأسماء كثير فيها
الاشتراك ، فإذا ضممنها إلى قسمي الحروف
والأفعال كان الاشتراك أغلب . ورُدَّ بأن أغلب
الألفاظ الأسماء ، والاشتراك فيها قليل بالاستقراء ،
ولا خلاف أن الاشتراك على خلاف الأصل . (42)

الفريق الثالث : وقد وقف موقفا وسطا بين
الفريقين السابقين ، وهو الأقرب إلى الصواب ؛ فقد
نظر إلى الموضوع نظرة معتدلة ، لا يغالي فيها في
إنكار الاشتراك مغالاة ابن درستويه ، ولا يبالغ في
جميع صوره مبالغة الفريق الثاني . وقد تزعم هذا
المذهب أبو علي الفارسي ، حيث يقول : «اتفاق
اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصدا في
الوضع ولا أصلا ولكنه من لغات تداخلت ، أو أن
تكون لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر

حين افتتح في الزهر باب «معرفة الأضداد» بقوله : «هو نوع من المشترك»⁽⁴⁸⁾ ، ووافقه على ذلك بعض العلماء المحدثين ، من أمثال : الدكتور الصالح⁽⁴⁹⁾ ، والدكتور وافي⁽⁵⁰⁾ ، والأستاذ العلايلي⁽⁵¹⁾.

أسباب وقوع التضاد في اللغة :-

وقد نشأ التضاد بمعناه الصحيح في اللغة العربية من عوامل كثيرة أهمها :-

1- اختلاف اللهجات العربية : يقول ابن الأنباري : «إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه بمساواة بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعني الآخر لحي غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض ، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء ، قالو : فالجون : الأبيض - في لغة حي من العرب - والجون : الأسود - في لغة حي آخر - ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر»⁽⁵²⁾.

2- التطور الصوتي : قد ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغيير أو الحذف أو الزيادة وفقا لقوانين التطور الصوتي ، فيصبح متحدا مع لفظ آخر يدل على ما يقابل معناه ، فينشأ بذلك التضاد⁽⁵³⁾.

3- رجوع الكلمة إلى أصلين : فتكون دلالتها على أحد الضدين منحدرية من أصل ، وفي دلالتها على مقابله منحدرية من أصل آخر . وفي هذه الحالة نكون بصدد كلمتين لا كلمة واحدة . ويرجع هذا التأويل أو يحتمل الصدق في طائفة كبيرة من الأضداد . فمن ذلك مثلا «هجد» بمعنى نام وسهر : فمن المحتمل أن تكون في معنى النوم منحدرية من هدا إذا سكن ، وفي معنى السهر من جد إذا جهد ، لما في السهر من الاجتهاد في منع النوم .

وقد حاول الأب مرمجي الدومنيكي أن يرجع إلى هذا العامل عددا كبيرا من الأضداد ، وهو يبحث عن الأصول الثنائية للكلمات ، لأنه يرى أن الأصول الأولى للكلمات العربية ثنائية لا ثلاثية...⁽⁵⁴⁾

هذا ، وكما رأينا - في بحث المشترك اللفظي - أن بعض المصادفات المحضة قد تغير معنى لفظ ما وتستعمله في غير المراد الأصلي البدائي ، نرى كذلك في بحث التضاد (باعتباره ضربا من المشترك) صورا من هذه المصادفات تكون بعض الأضداد⁽⁵⁵⁾ من ذلك :

1- التفاضل : ففي بعض الأمثلة استعمل اللفظ في ضد ما وضع له مجرد التفاضل ، كتعبيرك عن الأعمى بالبصير . ونحسب أن أبا حاتم السجستاني في كتابه عن (الأضداد) لم يكن يقصد غير هذا حين قال : «إنما قيل للبعطشان ناهل على سبيل التفاضل ، كما يقال : المفازة للمهلكة على التفاضل ، ويقال للملدوغ سليم ، أي سيسلم»⁽⁵⁶⁾.

2- التهكم والتعريض ، أو اتقاء التلفظ بما يكره التلفظ به : وذلك كإطلاق لفظ العاقل على المعتوه أو الأحمق ، والخفيف على الثقيل ، والأبيض على الأسود⁽⁵⁷⁾.

3- المجاز : فنقل اللفظ من معناه الأصلي إلى غيره قد يؤدي إلى التضاد ، مثل (الكأس) يطلق على الظرف والمظروف . وهذا حين ينسى المجاز فيصبح المعنى المجازي كالحقيقي⁵⁸.

4- المشترك المعنوي : وقد يجيء التضاد في الظاهر من دلالة الكلمة في أصل وضعها على معنى عام ، يشترك فيه الضدان ، فتصلح كل منهما لذلك المعنى الجامع ، وقد يغفل بعض الناس عن ذلك المعنى الجامع فيظن الكلمة من قبيل التضاد . ومثال ذلك : «القرء» في إطلاقه على الحيض والطمهر؛ لأن

وابن دريد والسيوطي وابن السكيت . غير أنهم اختلفوا فيما بينهم - في طريقة ورود ذاتها - إلى ثلاثة مذاهب :

أ - ذهب فريق إلى أن التضاد موجود في اللغة ، سواء كان من واضع واحد ، أم أكثر ، مع ملاحظة أن اللفظ موضوع في الأصل لمعنى واحد ، ثم تداخل المعنى الآخر ، على وجه الاتساع ، وهذا مبني على رجوع المعنيين الضدين لأصل اشتقائي واحد . فمن ذلك «الصريم» لليل والنهار؛ لأن الليل ينصرم من النهار ، والنهار ينصرم من الليل ، فأصل المعنيين من باب واحد ، وهو القطع .(62)

ب - وذهب ابن دريد إلى أن التضاد موجود ، بشرط أن يكون من واضع واحد ، وأن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لهجة واحدة .(63)

ج - وذهب بعض العلماء إلى أن التضاد واقع من أكثر من واضع واحد ، وهذا كما بيناه - آنفاً - عند الحديث عن اختلاف اللهجات في أسباب وقوع التضاد في العربية .

والحق أن الرأي الأكثر إنصافاً ، والجدير بالاعتبار ، هو الرأي بثبوت التضاد في اللغة ، لكنه ليس كثيراً بالصورة التي ذهب إليها هؤلاء ، وهو أقل من المشترك وروداً في اللغة .(64)

فائدة التضاد وأثره اللغوي :-

مما لاشك فيه أن للتضاد أثراً كبيراً في نمو اللغة ، فهو وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب ، مما وسع من دائرة التعبير في العربية؛ فكان بهذا المعنى خصيصة من خصائص لغتنا في مرانتها وطواعيتها في التنقل بين السلب والایجاب ، والتعكيس والتنظير ، وهو ما ليس له في اللغات الحية نظير ... (65)

معناه في الأصل الوقت المعتاد؛ ومن ثم يستعمل في الحيض والطمهر لأن كليهما وقت معتاد للمرأة .(59) 5 - التصريف : وقد تأتي بعض الأضداد من عوارض تصريفية . وذلك بأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة صرفية واحدة ، فينشأ عن ذلك لبس في معنى الصيغة المشتركة يؤدي إلى عدها من باب الأضداد وهي ليست منه في شيء . من ذلك اسما الفاعل والمفعول في (افتعل) مما عينه معتلة أو ما . فيه تضعيف ، فالفعل (اختار) معتل ، واسم الفاعل والمفعول منه (مختار) نقول : العبد مختار في أفعاله ، والنبي مختار لهداية الأمة ، فهما متفقان لفظاً ، مختلفان تقديراً ، فأصل اسم الفاعل (مختير) بكسر الياء ، وأصل اسم المفعول (مختير) بفتحها .(60)

آراء العلماء في التضاد :-

اختلف علماء اللغة بصدد وروده في اللغة إلى فريقين :-

الفريق الأول : ويرى عدم وجود التضاد في اللغة ، وعملوا على تأويل أمثله تأويلاً يخرجها من هذا الباب . ومن هؤلاء - بل وعلى رأسهم - ابن درستويه .

وصحة هذا الفريق أن اللغة موضوعة للابانة عن المعاني ، واللفظة الواحدة إذا اعتورها معنيان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب ، وفي ذلك إبهام وتعمية(61) .

وهذا الرأي مردود عليه ، لأن السياق كفيل ببيان المعنى المراد .

الفريق الثاني : ويرى كثرة ورود الترادف في اللغة ، وضرب له كما هائلاً من الأمثلة . ومن هؤلاء : ابن الأنباري والخليل وسيبويه وابن فارس

الهوامش

- (1) د . علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة، ص 189 ، ط . دار نهضة مصر بالقاهرة .
- (2) المرجع السابق : ص 168 - 169 - بتصرف يسير .
- (3) د . صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ، 293 - 294 - بتصرف - . وقارن بفقه اللغة : د . وافي ، ص 169 .
- (4) د . علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، ص 174 .
- (5) المرجع السابق : ص 173 - وقارن بدراسات في فقه اللغة : د . صبحي الصالح ، ص 293 ، ط . 1 سنة 1983 - دار العلم للملايين ببيروت .
- (6) د . عبد الغفار حامد هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 322 ، ط . أولى 1979 - دار الطباعة المحمدية بالقاهرة . وراجع فقه اللغة . د . وافي ، ص 172 .
- (7) د . وافي : فقه اللغة ، ص 174 - بتصرف - .
- (8) د . هلال علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 322 .
- (9) المرجع السابق : ص 323 - 324 - بتصرف - . وقارن بدور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ، التعليق للدكتور كمال بشر من ص 108 - 110 .
- (10) العلامة السيوطي : المزهري ، 1 / 403 ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون ، ط . عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
- (11) المصدر السابق : 1 / 405 .
- (12) د . هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 325 - بتصرف - .
- (13) سورة الاسراء : من الآية 15 .
- (14) سورة الأنبياء : آية 107 .
- (15) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 299 - 300 ، فراجعته تجد مزيدا من التفصيل .
- (16) العلامة ابن فارس : الصحاحي ، ص 114 ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط . عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة 1977 .
- (17) المصدر السابق : ص 115 .
- (18) المصدر السابق : ص 116 .
- (19) المصدر السابق : ص 115 .
- (20) نفس المصدر : ص 116 .
- (21) د . إبراهيم أنيس : في اللهجات العربية ، ص 169 - بتصرف - ، ط 6 - مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .
- (22) د . هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 328 .
- (23) المرجع السابق : ص 328 .
- (24) د . وافي : فقه اللغة ، ص 169 - 170 .
- (25) د . هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 329 بتصرف يسير - . وانظر فقه اللغة : د . وافي ، ص 170 - 171 .
- (26) السيوطي : المزهري ، 1 / 405 .
- (27) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 299 .
- (28) د . هلال : علم اللغة ، ص 321 ، نقلا عن فلسفة اللغة العربية : د . عثمان أمين ، ص 58 - 59 .
- (29) السيوطي : المزهري ، 1 / 406 .
- (30) المصدر السابق : 1 / 406 - بتصرف - .
- (31) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 301 - 302 - بتصرف - .
- (32) د . وافي : فقه اللغة ، ص 192 .
- (33) د . هلال : علم اللغة ، ص 309 - 310 .
- (34) د . وافي : فقه اللغة ، ص 192 .

- (35) د . هلال : علم اللغة ، هامش ص 312 .
- (36) السيوطي : المزهري ، 369 / 1 .
- (37) د . هلال : علم اللغة ، ص 311 . وراجع في اللهجات العربية : د . أنيس ، ص 197 .
- (38) د . وافي : فقه اللغة ، ص 190 - بتصرف يسير .
- (39) المرجع السابق : ص 191 .
- (40) السيوطي : المزهري ، 385 / 1 .
- (41) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 308 . وقارن بالمزهري للسيوطي ، 376 / 1 .
- (42) السيوطي : المزهري ، 370 - 369 / 1 .
- (43) العلامة ابن سيده : المخصص ، 3 / 259 ، ط . بولاق سنة 1316 هـ . وراجع د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 303 - 304 .
- (44) المرجع السابق : ص 308 - 309 .
- (45) د . هلال : علم اللغة ، ص 309 .
- (46) السيوطي : المزهري ، 369 / 1 .
- (47) د . هلال : علم اللغة ، ص 314 - 315 . وقارن بالمزهري ، 387 / 1 .
- (48) السيوطي : المزهري ، 387 / 1 .
- (49) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 310 .
- (50) د . وافي : فقه اللغة ، ص 193 .
- (51) الأستاذ عبد الله الملاطيل : مقدمة لدراسة لغة العرب ، ص 235 .
- (52) العلامة ابن الأنباري : الأضداد ، 1 / 123 ، المطبعة الحسينية بالقاهرة سنة 1320 هـ .
- (53) د . وافي : فقه اللغة ، ص 198 .
- (54) المرجع السابق : ص 198 وهامشها - بتصرف - . وقارن بأبحاث ثنائية ألسنية ، صفحات 135 - 144 ، والمعجمية العربية ، ص 229 ، للأب مرمري الدومنيكي .
- (55) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 311 - 312 . وراجع فقه اللغة : د . وافي ، ص 194 - 197 ، نجد مزيدا من التفصيل .
- (56) العلامة أبو حاتم السجستاني : الأضداد ، ص 99 . وقارن بدراسات في فقه اللغة : ص 310 ، وفقه اللغة : ص 194 .
- (57) د . وافي : فقه اللغة ، ص 194 .
- (58) المرجع السابق : ص 195 - بتصرف - .
- (59) نفس المرجع : ص 195 .
- (60) د . هلال : علم اللغة ، ص 316 . وراجع فقه اللغة : د . وافي ، ص 197 .
- (61) السيوطي : المزهري ، 397/1 . وقارن بالأضداد : لابن الأنباري ، ص 2 ، 3 .
- (62) السيوطي : المزهري ، 401/1 . وراجع الأضداد : لابن الأنباري ، ص 8 .
- (63) د . هلال : علم اللغة ، ص 319 .
- (64) المرجع السابق : ص 320 .
- (65) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 313 - بتصرف - .

المصادر والمراجع

- (1) أبحاث ثنائية ألسنية : للأب مرمرجي الدومنيكي ، ثلاثة كتب صغيرة طبع أولها سنة 1937م ، ثم الثاني سنة 1947م ، وتلاه الثالث سنة 1950م .
- (2) الأضداد : للعلامة أبي حاتم السجستاني ، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ، نشرها الدكتور أوغست هفتر ، المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة 1912م .
- (3) الأضداد في اللغة : للعلامة ابن الأنباري ، المطبعة الحسينية بالقاهرة سنة 1325هـ .
- (4) دراسات في فقه اللغة : د . صبحي الصالح ، ط . الأولى سنة 1983 - دار العلم للملايين ببيروت .
- (5) دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ، تعليق الدكتور كمال بشر .
- (6) الصاحبي : للعلامة ابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط . عيسى البايي الحلبي بالقاهرة سنة 1977م .
- (7) علم اللغة بين القديم والحديث : د . عبد الغفار حامد هلال ، ط أولى سنة 1979 - دار الطباعة المحمدية بالقاهرة .
- (8) فقه اللغة : د . علي عبد الواحد وافي ، ط . دار نهضة مصر بالقاهرة - القاهرة .
- (9) في اللهجات العربية : د . إبراهيم أنيس ، ط 6 - مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .
- (10) المختصر : للعلامة علي بن سيده ، ط . بولاق سنة 1316هـ .
- (11) الزهر : للعلامة جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون ، ط . عيسى البايي الحلبي بالقاهرة .
- (12) المعجمة العربية : للأب مرمرجي الدومنيكي .
- (13) مقدمة لدراسة لغة العرب : للأستاذ عبد الله العلايلي .